التخطيط الحضري الاستراتيجي كآلية لتحسين مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) بالمدن الجديدة.حالة: المدينة الجديدة "علي منجلي" (الجزائر).

بركاني فطيمة الزهراء[1] ، بن غضبان فؤاد[2]

[1+2] معهد تسيير التقنيات الحضرية –جامعة أم البواقي–الجزائر

ملخص

يعتبر التخطيط الحضري الاستراتيجي أسلوبا جديدا لمعالجة مشاكل التنمية الحضرية التي تعاني منها المدن بجميع أنواعها وأحجامها، وحتى الجديدة منها مثل المدينة الجديدة لعلي منجلي، فهو يتعامل مع الخصائص المحلية للمدينة من خلال العمل على إبراز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لهذه المدينة، بهدف رفع مستوى مؤشرات التنمية الحضرية للمدينة، وذلك بعد أن يقوم المرصد الحضري المحلي الخاص بالمدينة بإجراء تقييم شامل لمؤشرات التنمية الحضرية المعمول بها عالميا (مؤشرات (ISO 37120))، هذا التقييم الذي ربما سينتهي إلى أن خصائص التخطيط الحضري الاستراتيجي هي الحل الأمثل لتحسين المؤشرات الضعيفة والمتوسطة للتنمية الحضرية بالمدن الجديدة، ولما لا تطوير أكثر للمؤشرات الجيدة، وبالتالي تحقيق التنمية الحضرية التي لا تعتبر هدفا في حد ذاتها ولكنها أداة تعمل على تحسين نوعية حياة السكان.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الحضري الاستراتيجي، مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120)، المرصد الحضري، المدن الجديدة، المدينة الجديدة علي منجلي.

Summary:

Strategic urban planning is a new approach to addressing the urban development challenges faced by cities of all types and sizes, including new cities like Ali Mendjeli. It deals with the local characteristics of a city by identifying its strengths and addressing its weaknesses, with the aim of improving urban development indicators. This is achieved through a comprehensive assessment of urban development indicators using globally recognized standards (ISO 37120) carried out by the city's local urban observatory. This assessment may lead to the conclusion that strategic urban planning is the optimal solution to enhance weak and average urban development indicators in new cities and even further develop strong indicators, ultimately achieving urban development, which is not a goal in itself but a tool to enhance the quality of life for residents.

Keywords: Strategic urban planning, urban development indicators (ISO 37120), urban observatory, new cities, Ali Mendjeli new city.

مقدمة:

يعتبر المجتمع الحضري من أكثر المجتمعات بحثا عن التنمية، لما يعانيه من مشاكل تمس بنوعية الحياة فيه، والناتجة عن زيادة عدد سكان المدن، وهذا ما دفع بالمسيرين والمخططين الحضريين إلى البحث عن أساليب تدخل جديدة هدفها تحقيق اكبر قدر من التنمية الحضرية، هذه التنمية التي تتكون من العمليات المستمرة التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات لكي تحسن نوعية الحياة فيها بطريقة

مقصودة وواعية، نوعية تتعلق بثلاث قيم أساسية، هي استمرارية الحياة، الكرامة الإنسانية، والحرية الشخصية[1]، فالتنمية الحضرية تتناول كل جوانب الحياة، وتسعى إلى دعم الخدمات الحضرية، وتدعيم مبدأ مشاركة المواطنين[2]، وبالتالي فان تحقيقها أصبح ضرورة ملحة في ظل التطورات السياسية الراهنة التي تشهدها بعض البلدان العربية ،و التي أدت إلى قيام ثورات ضد الأنظمة الحاكمة، ثورات لم تنطلق شرارتها من المدن الكبرى المستقطبة لاهتمامات الدولة ،بل انطلقت من المدن الصغرى المهمشة التي تمثل ضحية غياب التوازن الإقليمي الذي أدى إلى تأزم الأوضاع الاجتماعية للسكان.

ومن بين أهم الأساليب التخطيطية التي تعمل على تحيقي التنمية الحضرية التخطيط الحضري الاستراتيجي، فبالرغم من أن الهدف من التخطيط الحضري لم يتغير، والأسس بقيت نفسها، فان منهجيات وأدوات التخطيط الحضري تطورت في نهاية القرن العشرين، من خلال انتهاج رؤية متعددة التخصصات أثناء مراحل التخطيط، تتميز بالمرونة التي تسمح لها بالتأقلم مع المكان والزمان، حيث في البداية وفي إطار البرمجة الحضرية تم الاعتماد على التخطيط الحضري الاستراتيجي كأداة لقيادة الأقاليم على المدى المتوسط والبعيد، أما حاليا فهناك توجه نحو دعم المشاريع الإستراتيجية التي تصمم كمشاريع قصيرة المدى مع رؤية شاملة وإستراتيجية تدمج كل الفاعلين[3]، ويمكن تعريف التخطيط الحضري الاستراتيجي بالربط بين ثلاثة أبعاد: هو مؤسسة للسوق العقاري، أداة للتصور من اجل بناء رؤيا إقليمية، وأداة للتنسيق بين تدخلات مختلف الفاعلين[4]، أي انه أداة تسمح بالربط بين المستويات الزمنية الثلاثة في إطار استراتيجي من حيث اختيار التدخلات، شامل من حيث اختيار المجالات، حيث يدل على عمران المشاريع الذي يعمل بالتفاوض مع الفاعل الاقتصادي على المدى المتوسط، وعلى التخطيط التشاركي الذي يسمح بمشاورة كل الفاعلين، للبحث عن نقاط الإجماع حول رؤية مشتركة طويلة المدى، وحول مشاريع مهيكلة تعتبر كأولوية[5]، وبالتالي فهو أسلوب جديد للتخطيط ظهر كاستجابة لسلبيات التخطيط المركزي الخطي والشامل، عبارة عن خطة مرنة مجالية التنفيذ، شاملة لكل القطاعات الحضرية وليست شاملة لكل مجال المدينة، لا يتدخل على كل جزء من المدينة بل يركز على المناطق المهمة، يعمل على معالجة المشاكل الحضرية بعد ترتيبها حسب الأولوية وحسب درجة تأثيرها على نوعية حياة السكان في المدينة.

حيث يعتمد التخطيط الحضري الاستراتيجي على جملة من الأدوات منها التقليدية، ومنها الجديدة التي فرضتها حتمية إستراتيجية التفكير والأنماط الجديدة من التعمير، مثل المدن الجديدة التي ظهرت للتخلص من المشاكل المعقدة التي تعاني منها المدن خاصة الكبيرة، ولخلق نوع من التوازن الإقليمي في الشبكات الحضرية المختلة، وبالتالي فهي أيضا تعتبر أداة أساسية لدى الجهات المركزية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، فالنظرة التي رافقت المدن الجديدة ومنذ بداياتها، هي أنها الفرصة الذهبية لخلق مدن تخلو من المشاكل التي تعاني منها المدن التقليدية، تطبق فيها آخر الأبحاث والنظريات، و تمثل بعد بناءها نموذجا عمرانيا متفوقا على ما يحيط به من مدن، لكن في الواقع المدن الجديدة التي تم إنشاؤها عبر العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، لم تسلم هي أيضا من المشاكل التي تمس بنوعية الحياة الحضرية فيها، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن أساليب جديدة للتخطيط الحضري ربما يمكنها تحسين مؤشرات التنمية الحضرية في هذه المدن وبالتالي النهوض بنوعية الحياة بها، وذلك بعد اللجوء إلى احد الأدوات الإستراتيجية

---

[1] حمدي علي احمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص:91-122.

[2] محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010، ص:139.

[3] Centre De Transfert Des Connaissances Malaga, Méthodologie Et Bonnes Pratiques Dans La Planification Stratégique Urbaine En Méditerranée, Al Fayhaa- Barcelona- Larnaka –Malaga- Saida – Sfax- Sousse, Le projet USUDS (Urban Sustanaible Development Stratégique) 2011-2014, Fondation Ciedes, 2014,

[4] Xavier Desjardins, Planification urbaine : la ville en devenir, Armand colin, France, 2020, P :8 .

[5] Rachid sidi Boumedine et autre, l'urbanisme en Algérie échec des instruments ou instruments de l'échec ؟, Alternatives urbaines, Alger, 2013, p :148.

لقياس التنمية الحضرية، المتمثلة في مؤشرات التنمية الحضرية التي تشرف على إعدادها المراصد الحضرية، فقد بدأ الاهتمام ببرامج المؤشرات الحضرية في 1988 من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي طور شبكة من المراصد الحضرية بعدة مستويات، فهناك مراصد حضرية محلية (LUO)، وطنية (NUO)،إقليمية (RUO)، وصولا إلى المرصد الحضري العالمي (GUO)في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، دورها جمع بيانات التنمية الحضرية، ثم إصدار مؤشرات بشكل دوري، وتحويلها إلى معرفة توضح حقيقة الوضع، وتمكن من صياغة السياسات ووضع خطط التنمية الحضرية، بالإضافة إلى إيجاد قاعدة بيانات حضرية، تنسق بين كل القطاعات داخل المدينة، تحدد أوجه القصور التي تواجه القطاعات، وتعرّف بأسبابها، وتمكّن من صياغة الاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها،منح كل الفاعلين المشاركة في توجيه عملية التنمية عن طريق نشر المعلومات القائمة على المعارف لدعم صناعة القرار والتخطيط[6]

أما مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) فهي الأداة الأساسية لقياس التقدم المحرز، باستخدام تعريف متفق عليه لوجه من الوجوه الحضرية المحددة، والمؤشرات تحدد البيانات التي يتم جمعها، ولذلك ينبغي أن يكون من السهل نسبيا قياسها وتفسيرها، كما ينبغي أن تقدم معلومات صحيحة و موثوقة حول الأهداف التي يراد قياسها[7]، وهي تلعب دورا هاما في تحويل المعلومات التقنية إلى معلومة بسيطة يمكن استخدامها وإبلاغها للجمهور و المسيرين، و تحديد مختلف الإشكاليات ومنه صياغة الأولويات من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة وكذل كتمكين الرصد والتقييم لأثر هذه القرارات[8]، حيث تم تدشين المجلس العالمي لبيانات المدن (WCCDفي اجتماع قمة المدن العالمية (Global Cities Summit)بمدينة تورنتو الكندية في 15 ماي 2014، حيث قام المجلس بتطوير ثلاثة فئات من مؤشرات التنمية الحضرية التي نشرتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، المعترف بها عالميًا باسم WCCD ISO 37120 Series on City Data، حيث تتضمن سلسلة ISO 37120: ISO 37120 – مؤشرات المدن المستدامة ، ISO 37122 – مؤشرات المدن الذكية ، و ISO 37123 – مؤشرات المدن المرنة، وهي مؤشرات تقيس الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والعمراني لأي مدينة ، ثم تقارنه بأداء مدينة أخرى، حيث يشتمل ISO 37120 على 100 مؤشر، تتمحور حول 17 موضوع، حيث تعتمد مستويات شهادة WCCD على عدد المؤشرات التي أبلغت عنها المدينة[9].

وبما أنها مؤشرات تقيس مستوى التنمية الحضرية لأي مدينة، فهي قادرة على قياس مستوى التنمية الحضرية في المدن الجديدة في الجزائر، فالمدينة الجديدة هي مدينة ينطبق عليها مفهوم مدينة على المقاس (une ville sur mesure) ، فقد تم فيها قياس كل شيء، وتم تحديد كل الأبعاد، مدينة وجدت القياس الصحيح لفضاءاتها العمومية وخلقت الروابط بين مناظرها الطبيعية وجغرافيتها، وهي أيضا مقتصدة تشجع التعايش المشترك والمساواة الاجتماعية والإقليمية، مدينة تجاوزت الهفوات التقليدية للعمران لأنها تعتمد على استراتيجيات قوية توجه مختلف المشاريع الحضرية[10]،أما القانون الجزائري فعرفها في المادة 03 من قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على أنها " تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خالي أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة"[11]، وفي المادة الثانية من

---

[6] علي بن سالم باهمام، ما هو المرصد الحضري؟ وما أهميته؟، جريدة الاقتصادية، 2010، متوفرة على: https://www.aleqt.com/2010/08/03/article_425486.html consulté le 02/07/2020 à 00:36

[7] المعهد العربي لإنماء المدن، دليل إنشاء المراصد الحضرية للهابتات، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،2006، ص:15.

[8] :Gabriel wackermann, le développement durable , ellipses 2008 , p : 141-142 .

[9] world council on city data, citynet-wccd iso 37120 pilot program information for cities, 2014 , p :10-17.

[10] Ariella Masboungi et autre, la ville sur mesure, Grand prix de l'urbanisme 2012, parenthéses, Marseille, 2012, p :112.

[11] الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها فقد قدمت تعريفا أكثر تفصيلا للمدن الجديدة فهي "كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشا في موقع خالي أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، كما تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"[12].

فقد ظهرت فكرة المدن الجديدة في الجزائر في السبعينات، حين أعرب الرئيس الراحل هواري بومدين عن رغبته في جعل بوغزول عاصمة للجزائر[13]، ثم توقف الحديث عنها إلى غاية الثمانينات مع القانون رقم 03/87 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية، حيث نصت المادة 21 منه على وجوب إحداث مدن جديدة في المناطق الواجب ترقيتها في إطار تحقيق التنمية الحضرية[14].

أما في بداية التسعينات فقد أكدت الإستراتيجية التي جاء بها مشروع "الجزائر غدا" أن المدن الجديدة تعتبر كـ "استجابة من نوع جديد بصفتها قطب لتنظيم توسع المدن وتوجيهها وإحدى الركائز التي تساعد على فك الاختناق على المدن الكبرى"[15]، حيث صادقت الحكومة سنة 1995 على مشاريع لمدن جديدة هي: سيدي عبد الله، بوعينان، الناصرية والعفرون ومشاريع مماثلة لوهران وقسنطينة ،والهضاب العليا كبوغزول[16]، ومع بداية الألفية الجديدة جاء قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي أكدت المادة رقم 03 منه على إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بهدف تحقيق إعادة التوازن في البنية العمرانية، لكن الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد أثناء هذه الفترة كان لها بالغ التأثير على الجانب العمراني وعلى القوانين المؤطرة له، ما أدى إلى عدم تبلور قانون يؤطر فكرة إنشاء المدن الجديدة إلى غاية سنة 2002، بصدور القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها رقم 08/02 المؤرخ في 2002/05/08، وسنة 2004 تمت المصادقة على المراسيم التنفيذية المتعلقة بإنشاء 3 مدن من الجيل الأول، هي المدينة الجديدة لبوعينان، المدينة الجديدة لبوغزول، والمدينة الجديدة لسيدي عبد الله، وتلتها سنة 2006 إصدار مرسومين تنفيذيين يتعلقان بالمدينة الرابعة من مدن الجيل الأول وهي مدينة حاسي مسعود، وفي سنة 2007 تم إصدار المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء المدينة الجديدة للمنيعة، باعتبارها خامس مدن الجيل الأول.

وفي جانفي 2019 أعلنت الحكومة عن قائمة المقاطعات الإدارية الجديدة[17]، ووفق مرسوم رئاسي رقم 337/18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018المتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وفي بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيرها، حيث تم استحداث 14 مقاطعة إدارية جديدة يسيرها وال منتدب (لهذا تسمى أيضا بالولايات المنتدبة)[18] من بينها المقاطعة الإدارية علي منجلي وذراع، أما في جويلية 2019 فقد انعقد مجلس وزاري مشترك لدراسة وضعية المدن الجديدة وآفاق بعثها،وخلاله تم تصنيف المدن الجديدة الغير مؤطرة قانونا كأقطاب حضرية وليس كمدن جديدة، على عكس المدن التي لها مراسيم تنفيذية خاصة بها، رغم أن القطب الحضري هو مصطلح غير معترف به من الناحية القانونية، وهذا ما يضع المشرع والمسير والمنفذ في المجال العمراني في تناقض صارخ بين القوانين والمصرح به من قبل المسؤولين وما هو موجود في الواقع.

هذا الواقع الذي يعكس لنا عديد التحديات التي زادها تعقيدا عدم قدرة أدوات التعمير على التغلب عليها، لأنها تعاني عدم التأقلم الزمني بينها وبين النمو العمراني السريع[19]،فالمدن الجزائرية بصفة عامة والمدن الجديدة في الجزائر بصفة خاصة تعاني من اختلالات

---

[12] الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة بتاريخ 14 ماي 2002.

[13] عبد الرؤوف مشري، تسيير المدن الجديدة بين نص التشريع وواقع التطبيق، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 06، 2018، ص:582.

[14] الجريدة الرسمية رقم 05 الصادرة بتاريخ 1987/01/28.

[15] وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، "الجزائر غدا" وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، 1995، ص: 256.

[16] بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 94.

[17] https://www.echoroukonline.com/consulté le 17/07/2020 à 21:39.

[18] الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة بتاريخ 2018/12/26.

[19] Saïd Mazouz, fabrique de la ville en Algérie et pérennisation d'un modèle : le cas de la nouvelle ville Ali Mendjlie à Constantine, courrier du savoir n 15,université de Biskra, mars 2013, p :23.

في كل المجالات[20]، ورغبة في معالجتها ولتحقيق التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية على غرار معظم مدن العالم، صدر المرسوم التنفيذي للمرصد الوطني للمدينة رقم 05/07 المؤرخ في 2007/01/08 والمتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، باعتباره مؤسسة إدارية عمومية مقرها العاصمة، تتكون من المجلس العلمي، مجلس توجيه ومدير عام، مهمته اتطوير أنماط جديدة للتسيير تساعد على تحسين إطار الحياة، ودعم دور المدينة في تحقيق التنمية المستدامة، إعداد دراسات المؤشرات الحضرية لترقية السياسة الوطنية للمدينة، اقتراح إجراءات تطوير المدينة، والتنسيق بين التدخلات الحضرية لترقية وظائف المدينة، رصد التطور الحضري للمدينة ووظيفة الفضاءات العمومية، واستعمال العقار الحضري[21]، حيث تم تنصيب هذا المرصد بعد 7 سنوات من صدور المرسوم التنفيذي الخاص به، واعتبره وزير السكن والعمران والمدينة "أداة بالغة الأهمية تساهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعانيها المدن في بلادنا"[22].

وبالتالي فان فشل سياسات التخطيط الحضري المعمول بها بالجزائر في تحقيق التنمية الحضرية في كل المدن بكل أحجامها ومراتبها الإدارية، دليل على أن هذه السياسات لن تتمكن حتى من الاقتراب من تحقيقها في المدن الجديدة، وذلك راجع إلى أنها سياسات قطاعية ناتجة عن قرارات مركزية، بعيدة كل البعد عن إستراتيجية التفكير والتخطيط والتنفيذ، سياسات مستنسخة وقديمة غير قادة على مواكبة التطورات التكنولوجية التي تعيشها المدن المعاصرة.

1-التخطيط الحضري الاستراتيجي لمدينة علي منجلي، أداة لتحسين مؤشرات التنمية الحضرية المحلية:

بما أن كل المدن الجديدة في الجزائر لم تصل بعد إلى مستوى النضج الذي يسمح بقياس مؤشرات التنمية الحضرية فيها، فان مدينة علي منجلي بولاية قسنطينة تعتبر العينة الوحيدة التي ستسمح لنا بمعرفة مستوى التنمية الحضرية في المدن الجديدة الجزائرية، لان مستوى الأشغال بها جد متقدم، حيث أن فكرة إنشاء مدينة جديدة في قسنطينة جاءت نتيجة التقاء عاملين أساسيين، الإرادة القوية للتحكم في تعمير مدينة قسنطينة وتجنب التبعثر في مواقع متعددة خارج الوادي، وتوفر موقع مناسب للتعمير متفرد وواسع، يمكن ان تجمع فيه كل العناصر العمرانية في المستقبل وتشكيل عمران جميل، حيث تتوضع على هضبة عين الباي على بعد 15 كلم جنوب مدينة قسنطينة، حيث تم اختيار 1200 هكتار الأكثر قابلية للتعمير من أصل 3500 هكتار، هذه الهضبة لم تجذب اهتمام المسئولين من قبل لبعدها عن محاور الطرق وخلوها من السكان ومن الغطاء النباتي، إلا أن الخصائص التي تتميز بها جعلت منها فرصة ممتازة لإنشاء مدينة جديدة [23].

تتوسط شبكة حضرية تتكون من المدينة المتروبولية عاصمة الإقليم والولاية اللذان تنتمي إليهما، و تقع إداريا ضمن الحدود الغربية لبلدية الخروب والحدود الشرقية لبلدية عين السمارة، حيث مساحتها المقدرة ب1500 هكتار 3/2 منها بمدينة الخروب و3/1 بمدينة عين السمارة، أما من ناحية التسيير الإداري فقبل سنة 2019 كانت تابعة لبلدية للخروب، كأهم التجمعات الثانوية العشرة التابعة لها، حيث تحتل المرتبة الثالثة من حيث ترتيب التجمعات الموجودة في الولاية من حيث الحجم السكاني بعد قسنطينة والخروب[24]، أما بعد سنة 2019 فقد تم ترقيتها إلى مقاطعة إدارية (ولاية منتدبة)، تضم بلدية عين السمارة وإقليم المدينة الجديدة لعلي منجلي)[25]، أما من حيث الحجم السكاني ففي سنة 2008 بلغ عدد سكانها 64483 نسمة، ممثلة بذلك حوالي 7% من مجموع

---

[20] ewa Berëzovski-azzag, urbanisme de demain : autre regard, autres outils, assises nationales de l'urbanisme , mhu, palais des nations, alger, 19 et 20 juin 2011, p :5-6.

[21] الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة في 2007/01/10.

[22] http://www.mhuv.gov.dz/pages/detailactualitearabe.aspx?a=472 consulté le 09/ 07/2020 à 15 :38.

[23] marc cote, Constantine cité antique et ville nouvelle, média-plus, Constantine, 2010 , p :53-59.

[24] ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Constantine, urbaco, 2011/2012.

[25] مرسوم رئاسي رقم 337/18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018المتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وفي بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيرها

سكان ولاية قسنطينة و36% من مجموع سكان بلدية الخروب التي كانت تنتمي إليها[26]، ليرتفع هذا العدد إلى 243214 ساكن سنة 2020 أي انه تضاعف ثلاث مرات خلال 12 سنة، ليمثل بذلك19% من سكان الولاية[27].

1-1-منهجية قياس مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) في مدينة علي منجلي:

من أجل تناول موضوع البحث تم الاعتماد على منهج البحث الميداني الذي يعتمد على إتباع إجراءات تقصي مطبقة على مجتمع بحث، فهو المنهج الذي يعتمد إلى دراسة الظواهر السكانية، كما ان الهدف من الدراسة أكد على ضرورة تطبيق تقنية الاستمارة التي تسمح بجمع المعطيات من الواقع، لأنها تعتبر من تقنيات التقصي المباشرة والتوجيهية التي تمكننا من الاتصال بالمبحوثين، بالإضافة إلى استعمال تقنيات أخرى مثل المقابلة والملاحظة، فبالاعتماد على قائمة 100 مؤشر للتنمية الحضرية الخاص بـ(ISO 37120)، قمنا بقياس 36مؤشر موزعة على المواضيع 17 المعتمدة، معتمدين في ذلك على توفر البيانات والمعلومات من مصادر للمعلومات رسمية، بالإضافة إلى نتائج البحث الميداني الذي تم في سنة 2021.

المخطط رقم01: الوحدات الجوارية المكونة لمدينة علي منجلي

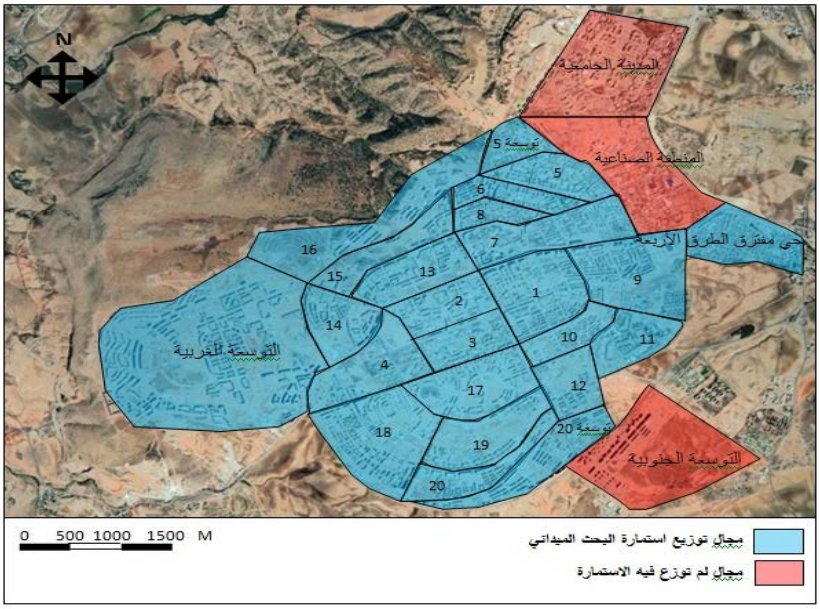

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على صورة جوية للمدينة 2022.

[26] office national des statistiques, rgph 2008 , juillet 2009

[27] *Berkani Fatima Zohra, Benghadbane Foued , "The Role of Urban Development Strategy in Achieving a Strategic Urban Planning in New Cities - Case: The New City 'Ali Mendjeli' (Algeria)," Civil Engineering and Architecture, Vol. 11, No. 5, pp. 2840 - 2855, 2023. DOI: 10.13189/cea.2023.110543.*

حيث تم اختيار المؤشرات التالية:

الجدول رقم01: مؤشرات ISO 37120 التي ستطبق على مدينة علي منجلي

مؤشرات ضعيفة		مؤشرات متوسطة		مؤشرات جيدة	
المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم
نصيب الفرد من مساحات الترفيه المفتوحة	15/2	نسبة الجمع المنتظم للنفايات	15/7	نصيب الفرد من مساحات الترفيه المغطاة	15/12
نسبة معالجة المياه المستعملة	15/5	معدل خطوط الهاتف النقال	15/10	معدل خطوط الهاتف الثابت	15/14
نسبة تدوير النفايات الصلبة	15/0	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	15/10	معدل وصلات الانترنيت	15/15
نسبة المساحات الخضراء	15/2	متوسط استهلاك المياه الصالحة للشرب	15/9	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	15/15
متوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/5	معدل الوفيات بسبب الحرائق	15/10	نسبة الربط بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/13
نسبة التسربات في شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/3	نسبة الالتحاق بالطور الثانوي	15/6	نسبة الأحياء الفقيرة	15/15
نسبة البطالة	15/2	/	/	معدل أعوان الحماية	15/15

				المدنية	
نسبة الفقر	15/1	/	/	نسبة المتمدرسين من السكان في سن الدراسة	15/15
متوسط عدد الأسرة في المستشفيات	15/1	/	/	نسبة الأمية	15/14
التلوث السمعي	15/3	/	/	معدل الأطباء	15/15
عدد كيلومترات النقل العالي السعة	15/3	/	/	نسبة التلوث الهوائي	15/11
نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة	15/2	/	/	معدل جرائم القتل	15/13
/	/	/	/	نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية	15/11
/	/	/	/	نسبة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية	15/15
/	/	/	/	معدل المنتخبين المحليين	15/14
/	/	/	/	معدل الوفيات لحوادث المرور	15/14
/	/	/	/	نسبة الجيوب الفارغة	15/13

المصدر: world council on city data, citynet–wccd iso 37120 pilot program information for cities, 2014 , p :11–14 .

وبعد قياس هذه المؤشرات تم تصنيفها إلى 3 فئات هي ضعيف (يتراوح بين 0 و5)، متوسط (يتراوح بين 6 و10) و جيد (يتراوح بين 11 و15)، وذلك بعد مقارنتها مع المؤشرات الولائية الوطنية والعالمية.

2–نتائج قياس مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) في مدينة علي منجلي:

2–1–اقتصاد ومالية: بطالة وفقر أعلى من المعدلات الوطنية والعالمية، بسبب جائحة كرونا.

بلغت نسبة البطالة[28] في الجزائر حسب بيانات مجموعة البنك الدولي 12,6 % سنة 2020، وهي تمثل تقريبا ضعف نسبة البطالة العالمية لنفس السنة والتي بلغت 6,6 %، وبالتالي فهي تعتبر جد مرتفعة مقارنة مع متوسط النسب العالمية[29]، لكن البحث الميداني الذي قمنا به أسفر على أن نسبة البطالة في مدينة علي منجلي تبلغ 22,30 % سنة 2020، وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع النسب العالمية والوطنية و الولائية، وما يؤكد صحة هذه النسبة التصريح الذي قدمته منظمة العمل الدولية بأن السبب الكامن وراء ارتفاع نسب البطالة في العالم بعد سنة 2019 هو وباء كوفيد 19، حيث بلغت نسبة البطالة لدى الشباب حوالي 17 % منذ ظهور وباء كوفيد 19 ، بينما نقصت ساعات عمل من ظلوا يعملون بنسبة 23 %، حيث يتضرر الشباب من الوباء أكثر من الفئات الأخرى، كما تؤثر الزيادة الكبيرة والسريعة في بطالة الشباب على الشابات أكثر من الشباب، فالوباء يسبب صدمة ثلاثية الأبعاد للشباب، فهو لا يقضي على وظائفهم فحسب، بل ويعطل التعليم والتدريب أيضاً، ويضع عراقيل كبيرة في طريق الساعين إلى دخول سوق العمل أو تغيير وظائفهم[30] .

أما بالنسبة للفقر فعلى مدى 25 عاماً كان عدد الفقراء المدقعين[31] يتراجع باطراد، لكن هذا الاتجاه توقف في عام 2020، عندما ارتفع معدل الفقر بسبب الاضطرابات الناجمة عن أزمة كورونا مقترناً بآثار الصراع وتغيّر المناخ[32]، أما في الجزائر فقد تطور معدل الفقر من 6,40 %سنة 1988 إلى 0,5 % سنة 2011 حسب بيانات مجموعة البنك الدولي، وهي تعتبر منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية التي وصلت سنة 2022 إلى 9 %.

الجدول رقم02: تطور معدلات الفقر بين سنة 1995 و2022

المجال	العالم	الجزائر
معدل الفقر سنة 1995	% 42,80	% 5,80
معدل الفقر سنة 2011	% 14,20	% 0,5

[28]طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى.

[29]https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2021&locations=DZ

[30]https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_746133/lang--ar/index.htm 2022/12/18 à 09 :57.

[31] حسب مجموعة البنك الدولي خط الفقر المدقع هو العيش على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم حسب أسعار 2017، بعد أن كان 1,9 دولار للفرد يوميا حسب أسعار 2011، و1,08 دولار للفرد في اليوم حسب أسعار سنة 1993.

[32]https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

معدل الفقر سنة 2019	8.40%	%5,2
معدل الفقر سنة 2022	9%	%4,5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مجموعة مراجع

أما بالنسبة للمدينة الجديدة علي منجلي فقد تم حساب معدل الفقر بالاعتماد على نتائج البحث الميداني، حيث تحصلنا على مجموع أفراد العينة الذين يقل دخلهم اليومي على 2,15 دولار في اليوم ما يقابل 140 دينار جزائري كمتوسط لسعر الدولار سنة 2021، وبمقارنته مع حجم العينة بلغ معدل الفقر في المدينة 43,51% ، وهو معدل جد مرتفع مقارنة مع المعدلات الوطنية والعالمية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى جائحة كورونا حيث أن68,5 % من السكان صرحوا بان عملهم تأثر بجائحة كورونا، حيث أن 39 %من الفئة المتضررة قل دخلهم، و35,5 % منهم توقف عمله نهائيا، كما أشار السكان إلى مجموعة من التأثيرات الاقتصادية الأخرى لكرونا مثل نقص المبيعات بسبب ندرة السيولة وانتشار البطالة، زيادة أسعار النقل ومواد البناء، ضعف القدرة الشرائية، وتذبذب فرص العمل في قطاع البناء (العمالة ذات الأجور المنخفضة والغير رسمية).

2-2-تعليم: معدلات جيدة بسبب إلزامية ومجانية التعليم والتشجيع على محو الأمية.

حسب نتائج البحث الميداني بلغت نسبة الأمية في المدينة1,50%وهي تعتبر نسبة جد منخفضة مقارنة مع النسبة الوطنية المصرح بها من طرف الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار والتي بلغت 7,4 % سنة 2022[33]، وحتى عند مقارنتها مع النسب العالمية تعتبر جيدة جدا، وبالتالي فان نسبة الالفبائية في المدينة بلغت98,53% سنة 2021، أما نسبة الأشخاص الذين تلقوا تعليما ثانويا فبلغت 70 %، وهي نسبة متوسطة مقارنة مع النسب العالمية، ونسبة المتمدرسين من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة فهي 100%، لان التعليم في هذا السن مجاني وإجباري، يمنع على المؤسسات طرد التلاميذ ويعاقب الأولياء قانونا إذ لم يضمنوا التعليم لأبنائهم في هذه المرحلة.

الشكل البياني رقم 01: مقارنة نسب الأمية ونسب المتحصلين على تعليم ثانوي

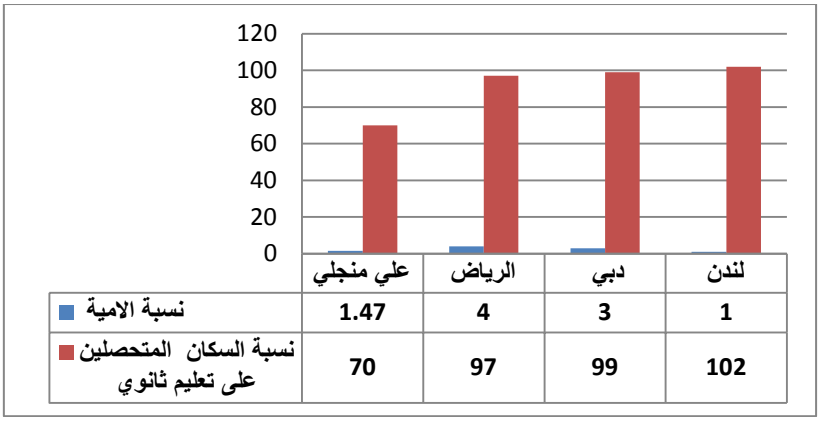

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص: 43-47 + بحث ميداني 2021.

2-3-بيئة: التلوث السمعي والتلوث الهوائي، سمة بارزة في المدينة و ورشات البناء هي السبب الرئيسي.

[33] https://onaea.dz/consulté le 18/12/2022 à 22 :54.

انطلاقا من نتائج البحث الميداني، 60,3 % من سكان المدينة يقطنون في أحياء سكنية معرضة للضوضاء، 50,60%منهم أكدوا على أن سبب الضوضاء هي ورشات البناء القريبة من أحيائهم، و30% منهم يرجعونها إلى حركة النقل الثقيل، أما بقية الأسباب فتتمثل في شجارات عصابات الأحياء،أشغال الترامواي، المراكز التجارية والأسواق والمحلات التجارية و الورشات الغير متناسبة مع الأحياء السكنية مثل ورشات الحدادة و الميكانيك وإصلاح العجلات ، بالإضافة إلى عدم وجود أماكن خاصة بلعب الأطفال أشغال الجيران التي لا تنتهي وتصرفاتهم الغير لائقة.

أما بالنسبة للتلوث الهوائي فحسب نتائج البحث الميداني 4.66% من سكان المدينة المعرضين للمخاطر يتضررون من التلوث الهوائي، حيث 82 % منهم يعانون من رائحة المفرغة العمومية الموجودة في شمال المدينة 66.66 %منهم يقطنون في التوسعة الغربية، و18 % يعانون من التلوث الهوائي الناتج عن ورشات البناء يقطنون كلهم في الوحدة الجوارية رقم 20.

2-4-الأمن ومدى الاستجابة للحرائق والطوارئ: أداء جيد في مجال مكافحة الحرائق وحماية الأشخاص والممتلكات

حسب المعلومات المتحصل عليها من المقابلة التي أجريت في الوحدة الرئيسية للحماية المدنية بالمدينة الجديدة لعلي منجلي، يبلغ عدد أعوان الحماية المدنية العاملين بها 248 عون سنة2020، وبالتالي فان عدد رجال الإطفاء لكل 100000 نسمة هو 102 عون، وهو معدل ممتاز مقارنة مع المعدلات العالمية، أما عدد الوفيات المرتبطة بالحرائق في سنة 2020 فهي وفاة واحدة نتجت عن حريق داخل المنطقة الحضرية، وبالتالي فان عدد الوفيات بسبب الحرائق لكل 100000 نسمة هو 0.41 وهو معدل متوسط مقارنة مع المعدلات العالمية.

أما بالنسبة لجرائم القتل فانطلاقا من نتائج البحث الميداني،10 %من السكان عايشوا حادث قتل عمدي في أحيائهم، 43 % منهم يقطنون الوحدة الجوارية رقم 01 والوحدة الجوارية رقم 08،وهي مناطق تضم سكنات جماعية اجتماعية ضمت السكان المرحلين من الأحياء القصديرية لمدينة قسنطينة.

2-5-الحكم: ضعف المشاركة في الانتخابات المحلية نتيجة فقدان الثقة في العمل السياسي.

حسب النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية التي تم إجراؤها في يوم 27 نوفمبر 2021، والتي تم الإعلان عنها في الموقع الرسمي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بلغت نسبة المشاركة الوطنية في انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية36,58%، أما نسبة المشاركة لولاية قسنطينة فلم تتجاوز25%[34] واعتبرت من اضعف النسب على المستوى الوطني، أما نتائج البحث الميداني فأكدت أن نسبة المشاركة في الانتخابات لسكان مدينة علي منجلي بلغت 42,2 % ، 50 % منهم نساء، وهي تعتبر نسبة جيدة مقارنة بالنسب الوطنية و الولائية حيث امتنع 66 % من السكان الغير مشاركين من التصريح عن سبب عدم مشاركتهم، وذلك يرجع حسب رأينا إلى عدم ثقتهم ووعيهم بطبيعة هذه الاستمارة، أو بان المعلومات الواردة فيها ستستخدم ضدهم بأي شكل من الأشكال، ما 17% من الغير مشاركين في الانتخابات المحلية ارجعوا سبب عدم مشاركتهم في الانتخابات المحلية إلى أن هذه الانتخابات لا تهمهم ولا يثقون في العمل السياسي.

أما عدد المسؤولين المحليين المنتخبين لكل 100000 نسمة، فبما أن المدينة تقع على إقليم بلديتي الخروب وعين السمارة فان المسؤولين المحليين المنتخبين الذين يمثلون المدينة ينتمون إلى هذه البلديات، وبالتالي لحساب هذا العدد يجب معرفة عدد المنتخبين المحليين البلديتين البالغ 52 منتخب وعدد سكان البلديتين البالغ 424348 (والذي يضم عدد سكان المدينة الجديدة علي منجلي أيضا) ليبلغ 12 مسؤول منتخب محلي لكل 100000 نسمة، لكن بغض النظر عن عددهم فان 83.4 %من السكان غير راضين عن أداء المنتخبين المحليين، بالطبع 54 %منهم لم يبرروا سبب عدم رضاهم لكن31 % منهم يؤكدون أنهم لا يقدمون سوى مجرد وعود كاذبة،ولا يخدمون سوى مصالحهم نتيجة غياب الضمير وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، فالمجلس الشعبي البلدي حسب وجهة نظرهم لا

[34] https://ina-elections.dz/ .consulté le 10/11/2022 à 19 :34

يقوم بواجباته على أكمل وجه وليس له أي تأثير على ارض الواقع، والدليل على ذلك الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الجد متدهورة لسكان المدينة نتيجة عدم الاستجابة لمطالبهم، وسوء تسيير المجال الحضري فالأمور تتطور من السيئ إلى الاسوء ولا يوجد أي تحسن في الواقع.

2-6-صحة: خدمات الخواص تغطي العجز في الخدمة العمومية.

يضم مستشفى المدينة الجديدة 134 سرير ، ما يجعل عدد الأسرة لكل 100000 نسمة يبلغ 55 سرير، وهو معدل جد منخفض مقارنة بالمعدل الولائي الذي يبلغ 269 سرير لكل 100000 نسمة والمعدل الوطني الذي يبلغ 176 سرير لكل 100000 نسمة، وعند مقارنة هذه المعدلات مع المعدلات العالمية نجد ان المعدل الولائي جيد جدا وهذا ما يفسر انخفاض المعدل في مدينة علي منجلي لأنها تعاني من التبعية للمدينة الأم في القطاع الصحي،لكن عدد الأطباء لكل 100000 نسمة فيبلغ 302 طبيب (طبيب مختص وعام وجراح أسنان)، حسب الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الصحة والسكان، وهو جيد جدا مقارنة مع المعدل الولائي البالغ 168 طبيب لكل 100000 نسمة والمعدل الوطني البالغ 204 طبيب لكل 100000 نسمة[35]، وحتى عند مقارنته مع المعدلات العالمية.

2-7-الترفيهية:نسب مقبولة للمساحات المغطاة وشبه منعدمة للمفتوحة.

مساحات الترفيه المغطاة هي مرافق الترويح والمرافق الثقافية والرياضية التي تضمها البنايات[36]، حيث بلغ عدد الأمتار المربعة من مساحات الترفيه المغطاة في مدينة علي منجلي 402835.27 م^2. أي ما يقابل 1.65 م^2 لكل ساكن.

الشكل البياني رقم02: مقارنة مدينة علي منجلي مع بعض المدن العالمية من حيث مساحات الترفيه المغطاة والمفتوحة.

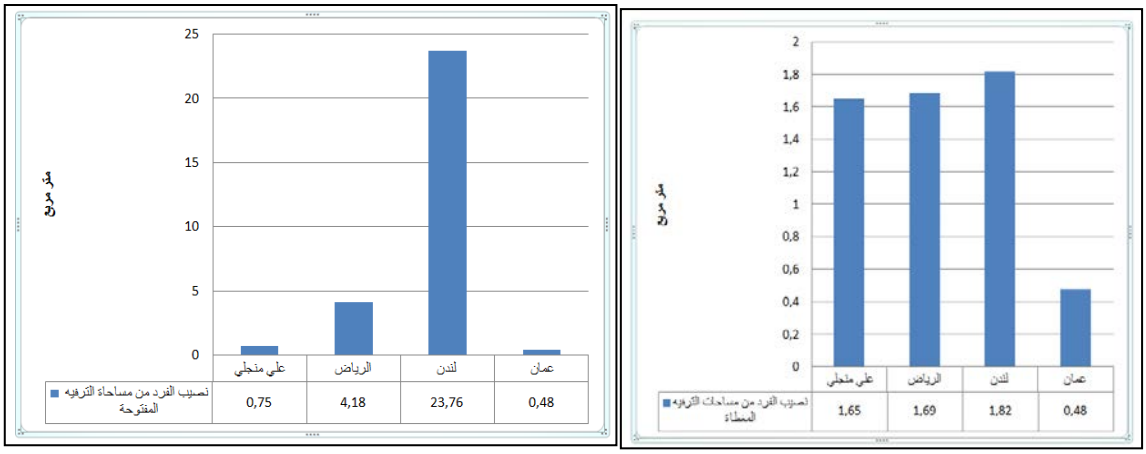

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص:139-140.

[35]Wilaya De Constantine, Direction De La Programmation Et Suivi Budgétaires République, La Monographie De La Wilaya De Constantine, 2020 .

[36]الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص:144.

وهي تعتبر نسبة جيدة مقارنة بالنسب العالمية، أما عدد الأمتار المربعة من مساحات الترفيه المفتوحة فقد وصل إلى 184359.65 م2 ، بعضها في حالة جيدة والبعض الآخر في حالة سيئة يحتاج إلى إعادة التهيئة، حيث أن نصيب الفرد منها هو0.75 م2 للفرد وهي ضعيفة جدا[37].

الصورة رقم01: بعض مساحات الترفيه في حالة جيدة والبعض الآخر في حالة سيئة

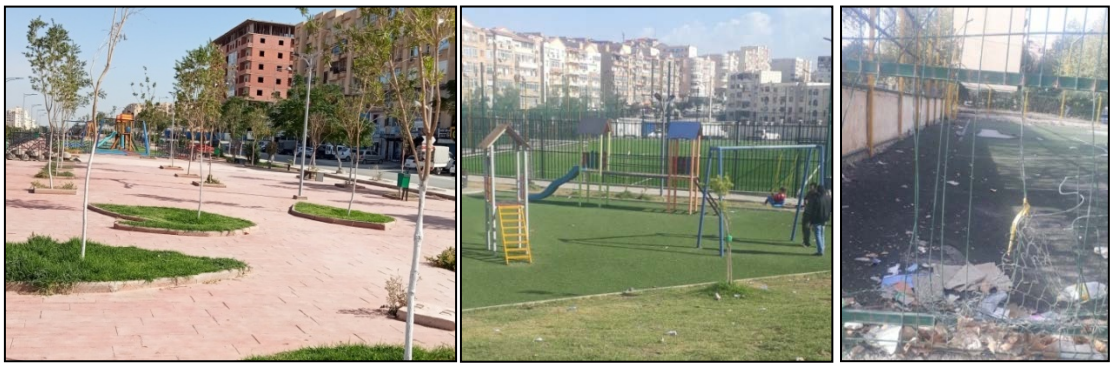

المصدر: البحث الميداني 2022/11/10

2-8-سكن: انعدام الأحياء الفقيرة بالمدينة لأنها جديدة.

أما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة[38] فالمدينة وبما أنها جديدة لا تضم أحياء فوضوية أو عشوائية، باستثناء منزل واحد فقط يقع في الوحدة الجوارية رقم 15 وهو عبارة عن مزرعة قديمة تعود للفترة الاستعمارية.

2-9-الاتصالات: تغطية واسعة لكنها ضعيفة.

عدد وصلات الانترنيت لكل 100000 نسمة بالنسبة للولاية 7300، وبالنسبة لمتوسط بلديتي الخروب وعين السمارة 7200[39]، أما بالنسبة لمدينة علي منجلي فهو حسب البحث الميداني يبلغ 56497، وهو معدل أعلى كثير من المعدل الولائي والمحلي وحتى على المستوى العالمي يعتبر معدلا جيد، لكنها تغطية ضعيفة في اغلب أجزاء المدينة لان 74% من السكان أكدوا أن تغطية شبكة الانترنيت بين المتوسطة والمنعدمة، وحسب بيانات مديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، عدد وصلات الهاتف النقال في مدينة علي منجلي هو 104900 لكل 100000 نسمة، وذلك راجع إلى أن نسبة معتبرة من السكان يملكون أكثر من شريحة واحدة، وهي تعتبر نسبة متوسطة مقارنة بالنسب العالمية، وعدد وصلات الهاتف الثابت حسب نفس المصدر لكل 100000 نسمة بالنسبة للولاية هو 10550 أما بالنسبة لمتوسط بلديتي الخروب وعين السمارة فهو 11610 أما بالنسبة لمدينة علي منجلي فهو حسب نتائج البحث الميداني 58757 وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسب المحلية الولائية الوطنية وحتى العالمية.

2-10-وسائل النقل:ضعف تغطية خطوط النقل العالي السعة.

[37]DUC Constantin, POS01. POS02. POS03. POS04 .POS05.POS06.POS07.POS08. POS09.POS10. (rapport+plans) , ville nouvelle Ali Mendjeli, URBACO, 1994-2013, + actualisation 12l12l2022 .

[38]حسب الاسكوا ESCWA (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) الأحياء الفقيرة هي مناطق من المنازل الأكثر قدما المتدهورة من حيث انخفاض مستوى خدماتها واكتظاظها وإمكانية تعرضها للسقوط والتهدم.

[39]Wilaya De Constantine, Direction De La Programmation Et Suivi Budgétaires République, La Monographie De La Wilaya De Constantine, 2020 .

بالنسبة للنقل العالي السعة في مدينة علي منجلي يتمثل في خط الترام وأي الذي دخل حيز الخدمة منذ سبتمبر 2021، أما عدد كلم النقل العام عالي السعة لكل 100000 نسمة فهو 4.25 كلم، وحسب بيانات مديرية الحماية المدنية بلغ معدل الوفيات المتعلقة بحوادث المرور الوفيات 3.87 وفاة لكل 100000 نسمة،وهي نسبة جد منخفضة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 23.8 وفاة لكل 100000 نسمة حسب بيانات التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق لسنة 2015[40]، حيث أن 16.50 % من السكان شهدوا حالة وفاة بسبب حادث مرور في أحيائهم.

الصورة رقم02 : مرور خط التراموای بالمحطة البرية والمدينة الجامعية

المصدر: البحث الميداني 2022/11/10.

2-11-التخطيط العمراني: نسبة المساحات الخضراء اقل بثلاث مرات من المعدل المعمول به عالميا.

بالنسبة لمساحة المساحات الخضراء بالهكتار لكل 100000 نسمة، فقد بلغت 8,47 هكتار لكل 100000 نسمة،أي ما يقابله 2,92 م^2 لكل ساكن وهو معدل ضعيف جدا بالمقارنة بالنسبة العالمية المعمول بها والمقدرة ب10 م^{2}لكل ساكن[41]،أمام ساحة الجيوب الفارغة[42] من المساحة الإجمالية للمدينة فهي تتمثل في 4 هكتار الموجودة في شرق مخطط شغل الأرض رقم 07، وهي منطقة مرور أنبوب الغاز عالي الضغط، أي ما يمثل 0.2 % من مساحة المدينة، وهي نسبة صغيرة.

2-12- مياه الصرف الصحي: ضعف تغطية شبكة الصرف الصحي في ضاحية المدينة.

نسبة السكان الموصولين بشبكة تصريف المياه على مستوى الولاية تتراوح بين 95 %و98 %أما بالنسبة للمدينة فهي حسب نتائج البحث الميداني87.57%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة الولائية لكن متوسطة مقارنة مع النسب العالمية، حيث أن 75.5 % من السكنات الغير موصولة بهذه الشبكة تقع في الوحدة الجوارية رقم 16 و17 و18و19 و20 وهي أحياء تشكل ضاحية المدينة، لا تزال أشغال البناء مستمرة بها، وحسب معطيات مديرية الموارد المائية حجم مياه الصرف الصحي لبلدية عين السمارة هو 12191 م^{3}في اليوم لكنها توجه نحو محطة التصفية، أما حجم مياه الصرف الصحي لبلدية الخروب هو 71655م^3 في اليوم وهي ترمى في الواد، إلى غاية نهاية سنة 2020، حيث دخلت محطة تصفية المياه التي تقع في جنوب غرب مدينة علي منجلي حيز الخدمة لاستقبال المياه المستعملة

[40]https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/road-traffic-injuries
[41]حسب منظمة الصحة العالمية.
[42]الجيوب الفارغة هي كل مجال حضري غير مستعمل وغير مبرمج للاستعمال في المستقبل، سواء كان مبني أو غير مبني، بحالة جيدة أو مهدم، ذات ملكية عامة أو خاصة.

لمدينة الخروب وعلي منجلي، بقدرة استيعاب تقدر ب 42000 م^{3}في اليوم[43]، وبالتالي فان نسبة مياه الصرف الصحي التي تتلقى المعالجة هي 58,61 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع النسب العلمية التي تصل في بعض المدن إلى 100%.

2-13-التزويد بالمياه الصالحة للشرب: وضعية تدعو إلى تشجيع الإرشاد في استهلاك الماء.

نسبة السكان الموصولين بالمياه الصالحة للشرب في الولاية هي 98 %، أما بالنسبة لمتوسط بلديتي الخروب وعين السمارة فهو 97,5%، أما بالنسبة لمدينة علي منجلي حسب نتائج البحث الميداني فهو 96.23 %، وهي نسبة اقل من النسب المحلية و الولائية لكنها تعتبر جيدة بالمقارنة مع النسب العالمية.أما بالنسبة لمتوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب فقد بلغ 261 لتر في اليوم لكل ساكن لكن مع نسبة التسربات التي تصل حتى 30 %(وهي نسبة جد مرتفعة بالمقارنة مع النسب العالمية) ينخفض هذا المتوسط إلى 182 لتر في اليوم لكل ساكن، وهو معدل ضعيف مقارنة مع النسب العالمية التي تصل إلى 506 لتر في اليوم لكل ساكن، أما متوسط استهلاك الفرد للمياه الصالحة للشرب فيبلغ 150 لتر في اليوم للفرد، وهو مرتفع مقارنة مع المعيار العالمي الموصى به وهو 120 لتر في اليوم لكل ساكن، ما يتطلب تشجيع الإرشاد في استعمال المياه.

2-14-الطاقة: تغطية شاملة للطاقة لكن من مصادر غير متجددة.

أما بالنسبة لنسبة الطاقة المستمدة من مصادر متجددة، فان 10.35 % من السكان أكدوا استعمال الطاقة الشمسية في أحيائهم ، أهامها متوسطة لشطر القرمي ومتوسطة زويني الطاهر في الوحدة الجوارية رقم 20، وابتدائية عمار بلحرش و كحلوش حسين في الوحدة الجوارية رقم 17، بالإضافة إلى بعض أعمدة الإنارة العمومية في الوحدات الجوارية رقم 20 و14، وحسب بيانات المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز 2020 النسبة الولائية للربط بالكهرباء بلغت 99.26%،أما بالنسبة للمدينة الجديدة لعلي منجلي فقد بلغت نسبة الربط بالكهرباء 100%، و متوسط استهلاك الفرد للكهرباء فان 87% من السكان تتراوح فاتورة الكهرباء والغاز الخاصة بهم بين مبلغ 2000 و10000 سنتيم كل 3 أشهر، وهو مبلغ يعبر عن استهلاك متوسط .

2-15-النفايات الصلبة: أداء ضعيف لخدمة جمع وتدوير النفايات

نسبة السكان الذين لديهم جمع منظم للنفايات حسب نتائج البحث الميداني هي 76.27 %، وهي متوسطة مقارنة مع النسب العالمية التي تصل في اغلباها ل100 % (الرياض، لندن، عمان، ليون...)،أما نسبة النفايات التي ترمى في المكبات المفتوحة هي 100 %ولا تخضع لأي نوع من الفرز أو إعادة التدوير أو المعالجة، وبالتالي فان نسبة النفايات الصلبة التي يعاد تدويرها هي 0% وهي نسبة منعدمة.

3-نتائج البحث: التخطيط الحضري الاستراتيجي حل لتحسين هذه المؤشرات:

بعد قياس المؤشرات تحصلنا على 12 مؤشر ضعيف، 6 مؤشرات متوسطة و18 مؤشر جيد، موزعة كالتالي:

الجدول رقم03: نتائج قياس مؤشرات(ISO 37120)في مدينة علي منجلي.

مؤشرات ضعيفة		مؤشرات متوسطة		مؤشرات جيدة	
المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم

[43]Wilaya De Constantine, Direction De La Programmation Et Suivi Budgétaires République, La Monographie . 2020De La Wilaya De Constantine,

نصيب الفرد من مساحات الترفيه المفتوحة	15/2	نسبة الجمع المنتظم للنفايات	15/7	نصيب الفرد من مساحات الترفيه المغطاة	15/12
نسبة معالجة المياه المستعملة	15/5	معدل خطوط الهاتف النقال	15/10	معدل خطوط الهاتف الثابت	15/14
نسبة تدوير النفايات الصلبة	15/0	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	15/10	معدل وصلات الانترنيت	15/15
نسبة المساحات الخضراء	15/2	متوسط استهلاك المياه الصالحة للشرب	15/9	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	15/15
متوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/5	معدل الوفيات بسبب الحرائق	15/10	نسبة الربط بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/13
نسبة التسربات في شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/3	نسبة الالتحاق بالطور الثانوي	15/6	نسبة الأحياء الفقيرة	15/15
نسبة البطالة	15/2	/	/	معدل أعوان الحماية المدنية	15/15
نسبة الفقر	15/1	/	/	نسبة المتمدرسين من السكان في سن الدراسة	15/15
متوسط عدد الأسرة في المستشفيات	15/1	/	/	نسبة الأمية	15/14
التلوث السمعي	15/3	/	/	معدل الأطباء	15/15
عدد كيلومترات النقل العالي السعة	15/3	/	/	نسبة التلوث الهوائي	15/11

نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة	15/2	/	/	معدل جرائم القتل	15/13
/	/	/	/	نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية	15/11
/	/	/	/	نسبة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية	15/15
/	/	/	/	معدل المنتخبين المحليين	15/14
/	/	/	/	معدل الوفيات لحوادث المرور	15/14
/	/	/	/	نسبة الجيوب الفارغة	15/13

المصدر: إعداد الباحثة 2022.

انطلاقا من نتائج القياس وخصائص ومميزات التخطيط الحضري الاستراتيجي يمكننا التأكيد على أن التخطيط الحضري الاستراتيجي هو الأداة الأمثل للتحسين المؤشرات الضعيفة والمتوسطة للتنمية الحضرية، وبالتالي تحقيق التنمية الحضرية بالمدينة الجديدة علي منجلي،فهو يعمل على:

- المستوى المحلي، فنظرا للاختلافات والفروق المحلية فإن الحلول المنتهجة لمعالجة مشكل في مدينة قسنطينة مثلا لا يعني أن هذه الحلول ستنجح عند تطبيقها في مدينة علي منجلي، وبالتالي يجب تأخذ مدينة علي منجلي زمام القيادة مع المشاركة الفاعلة و الواسعة لمختلف الفاعلين، وتعمل على تحسين مؤشرات التنمية الحضرية باستغلال نقاط القوة المحلية للمدينة، والمتمثلة في التغطية الواسعة لشبكة الاتصالات وشبكات الطاقة، مستوى تعليمي جيد للسكان، عدم وجود أحياء فقيرة وجيوب فارغة، توفر الامن والحماية من المخاطر، وارتفاع الوعي السياسي لسكان المدينة.

- معالجة المشاكل الحضرية بعد ترتيبها حسب الأولوية وحسب درجة تأثيرها على نوعية حياة السكان في المدينة، وبالتالي يقوم بتحسين المؤشرات الضعيفة أولا، ثم المتوسطة، ثم الجيدة أيضا، فإذا كانت مثلا نسبة الأمية 1.4% تعتبر نسبة جيدة، لا يعني هذا أن نتوقف على العمل على الحد منها وجعلها 0%، وحتى عند تناول المؤشرات الضعيفة لابد من ترتيبها حسب تأثيرها على نوعية حياة السكان، فالعمل على تحسين نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة لا يوازي العمل على تقليل نسبة الفقر والبطالة من حيث الأهمية والتأثير على نوعية الحياة.

- توفير المناخ المناسب للاستثمار لتحسين فرص العمل، باستغلال التغطية الواسعة لشبكات الاتصالات والطاقة، بهدف تحسين الأداء الاقتصادي للمدينة. وبالتالي تحسين نسبة الفقر ونسبة البطالة.

- الاستغلال الأمثل لموارد الدولة بمختلف أنواعها وبالتالي تحسين نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة ونسبة التسربات في شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب و متوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب

4-التوصيات:

اعتماد التخطيط الحضري الاستراتيجي لتحسين مؤشرات التنمية الحضرية يحتاج إلى مجموعة من الشروط أهمها:

- التوجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجال الحضري وذلك لجعلها متأقلمة أكثر مع الخصائص المحلية للمدينة من جهة، ومنحها خاصية القدرة على التغير من جهة أخرى.

- معالجة المشاكل التي تعاني منها أي مدينة يحتاج إلى الاعتماد على محورين، المحور الأول هو ترتيب المشاكل حسب الأولوية والبحث عن الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل، لان معالجة المشاكل المهمة في اي مدينة سيؤدي الى حل بقية المشاكل بطريقة آلية دون تضييع الوقت والجهد والمال عليها، ومعرفة الأسباب الحقيقة الكامنة وراء اي مشكل سيمكن طبعا من إعطاء الحل الأنسب، أما المحور الثاني فهو تشكيل رؤية شاملة حول المشكل المراد معالجته، أي الابتعاد عن القطاعية والاتجاه نحو مبدأ الربط والتنسيق بين القطاعات، فمعظم المشاكل الحضرية تتطلب حلولا ليست من جنسها.

- إذا كان ولابد من الاستعانة بتجارب أجنبية، فعلى الأقل يمكننا الاستفادة من الفارق الزمني بين التجربة الأجنبية والمحلية، وذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف والعوائق التي واجهها هذا التطبيق، ثم محاولة تجنبها.

- التحيين المستمر لأدوات التخطيط الحضري حسب ما تقتضيه المستجدات الوطنية والعالمية أمر جد ضروري لجعلها فعالة.

- تفعيل دور المراصد الحضرية على المستوى المحلي الإقليمي والوطني.

- على مستوى الدولة يجب إنشاء هيئة مهمتها السهر على تنمية المدن الجديدة على المستوى الوطني، بدء باختيار مواقع المدن، ثم متابعة انجاز هذه المدن ووصولا إلى تقييم مستوى التنمية الحضرية بها.

- إدراج سياسة المدن الجديدة ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة، لأنها مشاريع ضخمة لا يمكن تمويلها من طرف السلطات المحلية أو الخواص، لكن يمكن تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص في مثل هذا النوع من المشاريع.

-

5-خاتمة:

إن التنمية الحضرية هي الهدف الرئيسي للتخطيط الحضري الاستراتيجي، فهي تعني العمل على توفير خدمات وتجهيزات مناسبة لسكان المدينة، بالاعتماد على الإمكانات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة محليا، وبالتالي فهي ليست هدفا في حد ذاتها بل هي عبارة عن أداة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الحضرية خاصة في المدن التي تعاني من تدهور هذه الأخيرة، لكن لقياس مدى تحقيقها يحتاج التخطيط الحضري الاستراتيجي إلى الاعتماد على مؤشرات قابلة للقياس تعمل المراصد الحضرية على توفيرها على المستوى المحلي والوطني، لتسهيل دور المخططين الاستراتيجيين في ضبط السياسات والتوجهات الصحيحة مستقبلا، خاصة في المدن الجديدة التي تعتبر من أهم السياسات التخطيطية والاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت عليها معظم دول العالم من اجل حل مشاكل المدن القائمة وتحسين نوعية الحياة فيها، وذلك باعتبارها فرصة لتجنب تدهور نوعية الحياة منذ البداية، لكن واقع هذه المدن بعد الانتهاء من إنشائها ونقل السكان إليها تأكد أنها توفر نوعية حياة أسوء من التي كانت في سابقتها.

فالواقع المرير الذي تتخبط فيه المدينة الجزائرية بصفة عامة والمدن الجديدة بصفة خاصة هو نتيجة فشل منظومة التخطيط الحضري في تقديم الحلول للكم الهائل من المشاكل التي تعاني منها المدينة، وهذا ما ينعكس دون شك على واقع التنمية الحضرية، فجميع المؤشرات تدل على أن مستوى التنمية الحضرية جد متدني، وهي نتيجة جد منطقية لان التنمية هي الهدف المبتغى من التخطيط فإذا كان التخطيط فاشل بالتأكيد لن يتمكن من تحقيق أي تنمية، وهذا ما اثر سلبا على نوعية الحياة في المدينة الجزائرية، لكن أصحاب القرار وللأسف انطلقوا في التخطيط للمدن الجديدة في الجزائر بنفس الأسلوب التخطيطي الفاشل، رغم أن هذه المدن تعتبر فرصة لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في ما سبقها من المدن.

لكن التخطيط الحضري الاستراتيجي يبنى على جملة من القواعد والمبادئ التي تجعل منه قادرا على مواجهة تعقيدات التحديات التي تعاني منها هذه المدن الجديدة، كتعدد الفاعلين وتضارب مصالحهم، تعدد القطاعات والتداخل فيما بينهم، تسارع وتيرة النمو المجالي الديمغرافي وصعوبة التحكم فيهما، والتغيرات المستمرة التي يصعب التنبؤ به، وهذا ما قد لا يصب في مصلحة المدينة، فهو وباعتماده على مبدأ المرونة في التعامل مع الأهداف القريبة والبعيدة المدى، قادر على مواكبة التطورات التي تشهدها المدن نتيجة النهضة التكنولوجية التي جعلت المدن في سباق مع الزمن، وبتمحوره حول مبدأ المشاورة التشاركية بين كل الفاعلين في المجال الحضري، قادر على تنظيم تدخلاتهم والتنسيق بين مصالحهم لجعلها تصب في المصلحة العامة.

قائمة المراجع:

- Berkani Fatima Zohra, Benghadbane Foued , "The Role of Urban Development Strategy in Achieving a Strategic Urban Planning in New Cities - Case: The New City 'Ali Mendjeli' (Algeria)," Civil Engineering and Architecture, Vol. 11, No. 5, pp. 2840 - 2855, 2023. DOI: 10.13189/cea.2023.110543.
- Xavier Desjardins, Planification urbaine : la ville en devenir, Armand colin, France, 2020, P :234 .
- Centre De Transfert Des Connaissances Malaga, Méthodologie Et Bonnes Pratiques Dans La Planification Stratégique Urbaine En Méditerranée, Al Fayhaa- Barcelona- Larnaka –Malaga- Saida –Sfax- Sousse, Le projet USUDS (Urban Sustanaible Development Strategic) 2011-2014, Fondation Ciedes, 2014,P :302 .
- Vivre En Ville (La Voie Des Collectivité Viable), Trousse D'actions Vers Des Collectivités Viables (Chapitre 5 : Le Renouveau Dans La Planification Et L'aménagement Du Territoire), Québec, 22 Juillet 2014, P :119-176 .
- Jean-Marie Ballout, territorialisation par « ville nouvelle » au Maghreb. Regarde croisé sur les projets d'Ali Mendjeli (Constantine) et de Tamansourt (Marrakech), thèse pour obtenir le grade de docteur, géographie et aménagement de l'espace, école doctorale 60, France, 2014, p :704 .
- World council on city data, citynet-wccd iso 37120 pilot program information for cities, 2014, p: 10.
- Rachid sidi Boumedine et autre, l'urbanisme en Algérie échec des instruments ou instruments de l'échec ؟, Alternatives urbaines, Alger, 2013, p : 222.
- Mazri Badjadja, la ville nouvelle entre mythe et réinvention, revue science et technologie, n : 38, 2013, p : 9.
- Saïd Mazouz, fabrique de la ville en Algérie et pérennisation d'un modèle : le cas de la nouvelle ville Ali Mendjeli à Constantine, courrier du savoir n 15, université de Biskra, mars 2013, p : 23-30.
- Ariella Masboungi et autre, la ville sur mesure, Grand prix de l'urbanisme 2012, parenthéses, Marseille, 2012, p : 112.
- ewa berezowska-azzag, urbanisme de demain : autre regard, autres outils, assises nationales de l'urbanisme, mhu, palais des nations, Alger, 19 et 20 juin 2011, p : 13.
- marc cote, Constantine cité antique et ville nouvelle, média-plus, Constantine, 2010, p : 150.
- Gabriel wackermann, le développement durable, ellipses 2008, p : 496.
- Jean-Paul Lacaze, Introduction à la planification urbaine, Presse de l'école nationale des ponts et chaussées, Paris, 1995, p: 386.
- ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Constantine, urbaco, 2011/2012.
- office national des statistiques, rgph 2008, juillet 2009

- commune d'el khroub commune d'Ain Smara, donnée des communes par districts d'après découpage et la validation des 2 Emme phases R G P H 2020.
- wilaya de Constantine, direction de la programmation et suivi budgétaires république, la monographie de la wilaya de Constantine, 2020.
- DUC Constantin, POS01. POS02. POS03. POS04 .POS05.POS06.POS07.POS08. POS09.POS10. (rapport plans), ville nouvelle Ali Mendjeli, URBACO, 1994-2013, + actualisation 12/12/2022 .

- أيمن محمد مصطفى، دور المؤشرات في التخطيط الاستراتيجي لمرونة المدن – دراسة حالة الايزو 37120 – إطار تعزيز قدرة المدن على الصمود (arup) ، journal of Urban research، العدد 36، 2020، ص:1-11.
- عبد الرؤوف مشري، تسيير المدن الجديدة بين نص التشريع وواقع التطبيق، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 06، 2018، ص:581-592.
- فؤاد بن غضبان، المدن الجديدة دوافع وممارسات، الرضوان، الطبعة الأولى، 2015، ص:208.
- مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي (عرض نظري وتطبيقي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2014، ص:360.
- بن صوط صورية، النظام القانوني للمدينة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2018، ص:371.
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص:144.
- علي الحطاب، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010، ص:288.
- انجرس موريس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص: 477.
- علي بن سالم باهمام، ما هو المرصد الحضري؟ وما أهميته؟، جريدة الاقتصادية، 2010، متوفرة على: https://www.aleqt.com/2010/08/03/article_425486.html consulté le 02/07/2020 à 00:36
- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010، ص:400.
- حمزة سلمان جاسم المعموري،استراتيجية تنمية المدينة على وفق الأقطاب الأكثر تأثيرا، The Iraqi Journal For Mechanical And Material Engineering، عدد خاص، جامعة بابل، 2008، ص:173-200.
- حمدي علي احمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص:200,
- المعهد العربي لإنماء المدن، دليل إنشاء المراصد الحضرية للهابتات، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،2006، ص:37.
- العارف نادية، التخطيط الاستراتيجي والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001-2002، ص:500.
- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 114.
- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، "الجزائر غدا" وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، 1995، ص: 256.
- **الجريدة الرسمية الجزائرية.**

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2021&locations=DZ consulté le 21/12/2022 à 00 :06.

https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_746133/lang--ar/index.htm . à 09 :572022/12/18

le 04/07/2019 à 12 :09http://www.araburban.com/index.php?page_id=258&site_id=2consulté

consulté le 18/12/2022 à 22 :54. https://onaea.dz/

consulté le 10/11/2022 à 19 :34. /https://ina-elections.dz

. https://www.echoroukonline.com/consulté le 17/07/2020 à 21:39

07/2020 à 16 :38./consulté le 09https://www.elkhabar.com/press/article/37692/

07/2020 à / consulté le 09http://www.mhuv.gov.dz/pages/detailactualitearabe.aspx?a=472 :3815